

نظرة عامة

تكن قد تجاوزت 14.1 في المائة عام 2000. تعود أسباب هذا التراجع في الاقتصاد الفلسطيني بشكل وثيق إلى تسارع عمليات الضم وتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية، والحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، وتكبيد التجارة الفلسطينية من خلال التحكم بحركة التجارة، وفرض القيود على الصادرات، وتقييد حركة العمال والبضائع بين مناطق الدولة الفلسطينية، ووضع قيود على الاستثمار واستغلال الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية، والسيطرة الكاملة على الحدود والمعابر الدولية التي تقيد التجارة الدولية مع الدول المجاورة والعالم.

أولاً: واقع الاقتصاد الفلسطيني 2018

تأثر الاقتصاد الفلسطيني بمجموعة من العوامل، أهمها التراجع المستمر في قيمة المنح والمساعدات المقدمة لفلسطين منذ عام 2014، واستمرار القيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص، والحصار الخانق على قطاع غزة، حيث أدى ذلك إلى تباطؤ معدل النمو في الضفة الغربية، وتراجعاً حاداً في قطاع غزة خلال العام 2018.

1. أداء الاقتصاد الفلسطيني

تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة عام 2018 ليصل إلى 0.9 في المائة مقارنة مع 3 في المائة عام 2017، ونتج هذا التباطؤ عن التراجع الحاد في قطاع غزة بنسبة 7 في المائة خلال عام 2018، وبالمقابل ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة 3 في المائة خلال نفس الفترة، كما انخفضت نسبة مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 20 في المائة عام 2018 بعد أن كانت حصة القطاع حوالي 39 في المائة عام 2005.

واصل الاقتصاد الفلسطيني تراجعته لارتباط أدائه بسلسلة من الأزمات المتتالية على الصعيد المالي والسياسي والأمني، عبر تشديد الحصار والحملات الأمنية، والحجز على أموال المقاصة، وتقييد حركة انتقال الأفراد والسلع والخدمات وتذبذب حجم المساعدات الخارجية وانخفاضها في السنوات الأخيرة.

استهدفت السياسة الاقتصادية الإسرائيلية منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية كل جهد ممكن لتكثيف البنى الإنتاجية الفلسطينية بما يلائم متطلبات الاقتصاد الإسرائيلي، حيث أصبح الاقتصاد الفلسطيني تابعاً وخاضعاً كلياً للاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تطوراً وذلك من خلال السيطرة على الموارد الاقتصادية الفلسطينية، ومصادرة الأراضي الزراعية، وفتح أسواق الضفة وغزة لمنتجاتها دون قيود، ومحاربة المنتجات الفلسطينية عن طريق الأسعار أو المصادرة أو منع التصدير، ومن جهة ثانية منعت إسرائيل المناطق الفلسطينية من الاستيراد إلا من خلالها.

لم يختلف الوضع الاقتصادي لدولة فلسطين عام 2018 عما سبقه في التقييم العام، حيث تأثر الاقتصاد الفلسطيني بمجموعة من العوامل، أهمها التراجع المستمر في قيمة المنح والمساعدات المقدمة لفلسطين منذ عام 2014، واستمرار القيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص، والحصار الخانق على قطاع غزة، حيث أدى ذلك إلى تباطؤ معدل النمو في الضفة الغربية، وإلى تراجع حاد في قطاع غزة خلال العام 2018.

ولقد تباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين عام 2018 ليصل إلى 0.9 في المائة مقارنة مع 3 في المائة عام 2017، وعليه ارتفع معدل البطالة من 29 في المائة إلى 31 في المائة، فيما بين عامي 2017-2018، مع ما يصاحب ذلك من ارتفاع مستويات الفقر بصورة حادة، علماً بأن معدلات البطالة لم

مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته 115.7 في المائة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. كما سجلت قيمة التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) في فلسطين ارتفاعاً نسبته 8.8 في المائة في عام 2018 مقارنة مع عام 2017، لتصل 3.5 مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته 24.2 في المائة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

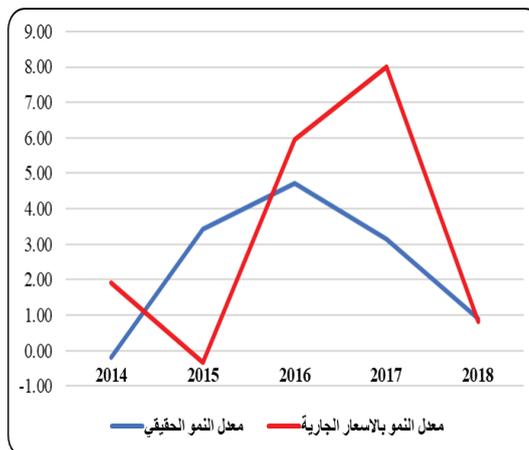
انعكاساً لتباطؤ مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني، شهدت جميع الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة انخفاضاً في أعداد العاملين، وسجلت أنشطة الإنشاءات أعلى نسبة تراجع بنسبة 45 في المائة، تلاً ذلك أنشطة المعلومات والاتصالات بنسبة 12 في المائة، ثم أنشطة الصناعة بنسبة 11 في المائة، ثم أنشطة الخدمات والفروع الأخرى بنسبة 7 في المائة. في المقابل، انخفض معدل البطالة في الضفة الغربية إلى 18 في المائة عام 2018 بعد أن كان 19 في المائة عام 2017.

2. قطاع مالية الحكومة

شهد عام 2018 انخفاض صافي الإيرادات العامة بنسبة 4 في المائة مقارنة مع العام 2017 نتيجة لتراجع إيرادات المقاصة بنسبة 7 في المائة مقارنة مع عام 2017، والتي تُعتبر المساهم الأكبر في إجمالي صافي الإيرادات العامة بما نسبته 66 في المائة وبقيمة بلغت 2,255 مليون دولار أمريكي، كما أنها تساهم بتغطية النفقات الجارية وصافي الإقراض بما نسبته 54 في المائة عام 2018، بالإضافة إلى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة وصلت إلى 15 في المائة، ما يعكس تحكم الجانب الإسرائيلي بنسبة كبيرة من إيرادات الحكومة الفلسطينية، حيث رافق تراجع إيرادات المقاصة انخفاض الدعم الخارجي للموازنة 5 في المائة، فقد وصل الدعم الخارجي للموازنة إلى 516 مليون دولار أمريكي عام 2018 بعد أن كان 545 مليون دولار أمريكي في عام 2017.

أما إجمالي الدين العام على فلسطين فقد انخفض بنسبة 7 في المائة نهاية عام 2018، ليصل إلى 2,370 مليون دولار أمريكي، مقابل 2,543 مليون دولار أمريكي نهاية عام 2017. ويُشكل إجمالي الدين العام حوالي 16 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018، بينما بلغ 18 في المائة في العام 2017.

شكل رقم (1)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
والحقيقية (2014-2018)



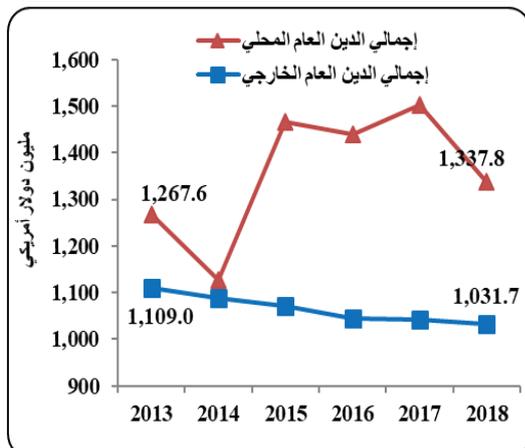
المصدر: استبيان تقرير الاقتصاد العربي الموحد لعام 2019.

ارتفعت القيمة المضافة لأنشطة الزراعة بنسبة 6.3 في المائة، والصناعة 2.2 في المائة، والنقل والتخزين بنسبة 2.4 في المائة، وقطاع التمويل والتأمين والمصارف بنسبة 1.5 في المائة، وقطاع الخدمات الاجتماعية بنسبة 2.2 في المائة. بالمقابل تراجع قطاع التجارة والتجزئة بنحو 2 في المائة، وقطاع البناء والتشييد بنحو 0.7 في المائة.

انعكس التفاوت في معدلات تغير القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية على مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين عام 2018، حيث حافظت مساهمة أنشطة الخدمات والفروع الأخرى على نفس المستوى عند 61 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2018، وظلت تشكل الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود ذلك إلى أن أنشطة الخدمات والفروع الأخرى تشمل مجموعة كبيرة من الأنشطة الفرعية، من بينها أنشطة التعليم، وأنشطة الصحة والعمل الاجتماعي. أما أنشطة الإسكان والمرافق فقد انخفضت مساهمتها إلى 6.5 في المائة. بلغت مساهمة أنشطة تجارة الجملة والتجزئة 19.9 في المائة، والصناعة 4 في المائة، والزراعة نحو 2.3 في المائة.

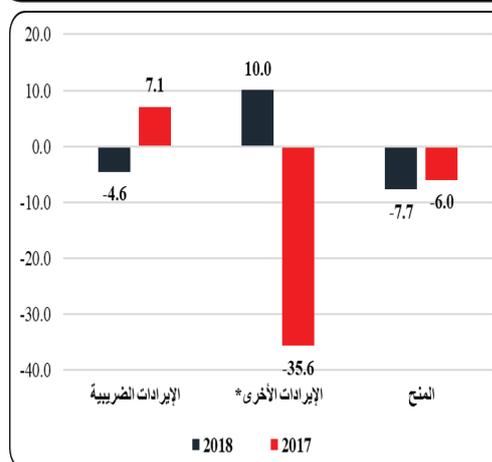
سجلت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين ارتفاعاً نسبته 2.1 في المائة في عام 2018 مقارنة مع عام 2017، لتصل إلى 16.9

شكل رقم (3)
إجمالي الدين العام المحلي والخارجي
(2018-2013)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل رقم (2)
معدل نمو مكونات الإيرادات العامة
(2018-2017)



(* تشمل الإيرادات الأخرى والدخل من الاستثمار.
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019.

كما شهد صافي قيمة التحويلات الجارية عام 2018 انخفاضاً بنسبة 2.4 في المائة لتصل إلى 1,774.4 مليون دولار أمريكي. يُعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة التحويلات الجارية المدفوعة لتصل إلى 368.6 مليون دولار أمريكي وبنسبة أكبر من ارتفاع قيمة التحويلات الجارية المقبوضة من الخارج التي بلغت 2,143.0 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعكس اعتماد الاقتصاد الفلسطيني الكبير على التحويلات الخارجية التي تتلقاها فلسطين لدعم الموازنة العامة والتحويلات الخارجية للقطاع الخاص.

ارتفع إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي بنسبة 2 في المائة خلال عام 2018، ليصل إلى 11,858 مليون دولار أمريكي. وتُشكل ودائع الأشخاص المقيمين في فلسطين حوالي 71 في المائة من إجمالي الودائع. وتشير بيانات القطاع المصرفي إلى ارتفاع إجمالي التسهيلات الائتمانية التي منحها القطاع المصرفي خلال العام 2018 بنسبة 5 في المائة لتصل إلى 8,438 مليون دولار أمريكي.

3. القطاع الخارجي

شهد الميزان التجاري الفلسطيني عجزاً، إذ أدى انخفاض صافي التحويلات الجارية إلى رفع عجز الحساب الجاري الفلسطيني بنسبة 6 في المائة خلال عام 2018. ويُعتبر صافي الميزان التجاري لفلسطين المكون الأساسي في صافي الحساب الجاري الفلسطيني. حيث شهد عام 2018 ارتفاع عجز الميزان التجاري بنسبة 8.4 في المائة، بما يُعزى إلى ارتفاع الواردات من الخارج بنسبة 8 في المائة. كما وصلت قيمة الاستيراد من الخارج حوالي 3 أضعاف الصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات، وهو ما يعكس الفجوة التجارية في الميزان التجاري.

كما أن قيمة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين فاقت قيمة أرصدة الاستثمار المباشر للفلسطينيين المستثمرة في الخارج، فخلال العام 2018 وصلت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين إلى 2,721 مليون دولار أمريكي، فيما بلغت أرصدة الاستثمار المباشر للفلسطينيين المستثمرة في الخارج 347 مليون دولار أمريكي.

4. الفقر والأوضاع المعيشية

لا تزال نسبة الفقر في فلسطين تشهد ارتفاعاً خلال السنوات الأخيرة، إذ بلغت في العام 2011 حوالي 25.8 في المائة، بينما ارتفعت لتصل إلى 29.2 في المائة في عام 2017. كما ارتفعت نسب الفقر المدقع من 12.9 في المائة عام 2011 إلى 16.8 في المائة عام 2017. وقد عانى حوالي 29.2 في المائة من الأفراد في فلسطين الفقر خلال عام 2017 وكان استهلاك أسرهم الشهري دون خط الفقر الذي بلغ للأسرة الفلسطينية المكونة من 5 أفراد حوالي 706 دولار.

وصلت نسبة الفقراء إلى ما يزيد عن نصف السكان في قطاع غزة لتبلغ 53 في المائة عام 2017، أي تفوق نسبة الفقر في الضفة الغربية بحوالي أربعة أضعاف، وذلك مقارنة بنسبة 39 في المائة في عام 2011. أما في الضفة الغربية فإن الوضع معاكس، حيث انخفضت مؤشرات الفقر في الضفة الغربية خلال السنوات الماضية، حيث انخفض مستوى الفقر في الضفة الغربية بحوالي 22 في المائة (من 18 في المائة للعام 2011 مقابل 14 في المائة للعام 2017).

لا تزال معدلات انعدام الأمن الغذائي مرتفعة بشكل كبير فـسكان فلسطين يعيشون على الخط الأدنى للأمن الغذائي، وهناك حوالي 27 في المائة من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (حوالي 1.7 مليون مواطن) يفتقرون للأمن الغذائي، فيما يعيش أكثر من 26 في المائة من الأسر تحت مستوى الفقر.

بلغت قيمة المبالغ المطلوب توفيرها في إطار ما يُعرف "نداء الأراضي الفلسطينية" في خطة الاستجابة الإنسانية والتي أطلقتها كل من الأمم المتحدة ووزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية لعام 2018 توفير 539.7 مليون دولار لمعالجة الاحتياجات الإنسانية العاجلة حوالي 1.9 مليون فلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وتتألف خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2018 من 240 مشروعاً ستعمل على تنفيذها 99 منظمة، منها 51 منظمة غير حكومية محلية، و35 منظمة غير حكومية دولية، و13 وكالة تابعة للأمم المتحدة.

إطار (1)

الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية

واجهت السلطة الفلسطينية أزمة مالية خانقة عام 2018 جراء الحجز المتكرر لأموال المقاصة الفلسطينية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية، التي كعادتها قررت الامتناع عن صرف الأموال الضريبية والجمركية الفلسطينية، المعروفة بعائدات التخليص، والتي تجمعها إسرائيل بالإنابة عن السلطة الفلسطينية وتحوّلها شهرياً إلى الصناديق الفلسطينية وفق ما تم إقراره في الاتفاق الاقتصادي الموقع بين الطرفين في عام 1994، الذي يُشار إليه عادةً ببروتوكول باريس.

تشكّل عائدات التخليص، التي تُقدّر بحوالي 2.4 مليار دولار سنوياً (أو نحو 15 في المئة من إجمالي الناتج المحلي)، العمود الفقري لموازنة السلطة الفلسطينية. فهي تؤمّن نسبة 65 في المئة من مجموع إيرادات السلطة الفلسطينية، وتغطّي أكثر من نصف نفقاتها. نتيجةً لذلك، لم تتمكّن السلطة الفلسطينية من تسديد رواتب موظفي الخدمة المدنية والشرطة كاملةً، والتي قُدّرت بحوالي 150 مليون دولار في الشهر في عام 2018، ولم تُسدّد سوى 60 في المئة فقط من هذه الرواتب.

من التداعيات الأشدّ خطورة والأبعد مدى لهذا التراجع الحاد في عائدات السلطة الفلسطينية، تأثيره في قدرتها على تأمين الخدمات الأساسية، وعلى حجم الفجوة التمويلية للسلطة الفلسطينية (أي عجز الموازنة بعد التمويل الخارجي)، والتي قد تتخطى مليار دولار بحلول أواخر العام 2019 (أو 6.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي).

تزداد الأزمة المالية الفلسطينية تفاقماً بسبب محدودية الخيارات المتاحة للسلطة في السياسات كي تتمكّن من إدارة هذه الأزمة. حيث كانت السلطة تلجأ في الماضي، عند مواجهة أزمات مالية، إلى ثلاثة إجراءات في سياساتها الاقتصادية: مناقشة المانحين والدول العربية تقديم دعم إضافي لموازنتها، وتطبيق إجراءات تقشفية، وزيادة الاستدانة الداخلية. لكن هذه المرة، أمام السلطة هامشٌ محدود جداً للتحرك على الجبهات الثلاث.

هذا فضلاً عن أن قدرة السلطة الفلسطينية على الاستمرار في اتخاذ إجراءات مالية أشد صرامة، قد بلغت أقصى حدودها الأمانة. فالسلطة الفلسطينية تُطبّق، منذ أكثر من عقدٍ من الزمن، برنامجاً طموحاً جداً للإصلاح المالي بهدف تحقيق الاستدامة المالية، ونتيجةً لذلك انخفض عجز الموازنة من 28 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 إلى 8.4 في المائة في عام 2018. وفي حال اتخاذ مزيد من التدابير على هذا الصعيد، سوف تترتب عليها أزمة كبيرة تبدأ بالتأثير سلباً في النمو الاقتصادي الضعيف أصلاً، وتتسبب لاحقاً بمزيد من الارتفاع في معدلات البطالة والفقر، فضلاً عن تسجيل تراجع إضافي في مستوى دخل الفرد.

ثانياً: سوق العمل الفلسطيني

46.9 في المائة في قطاع غزة. وتعكس هذه النسب تحسناً في نسبة المشاركة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعزى ذلك إلى أن نسبة الزيادة في حجم القوى العاملة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2018 كانت أكبر من الزيادة في إجمالي السكان داخل شريحة العمل.

كما تبلغ نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة في فلسطين حوالي 4 أضعاف مشاركة النساء بواقع 72 في المائة للذكور و21 في المائة للإناث، حيث بلغت في الضفة الغربية للذكور 74 في المائة مقابل 18 في المائة للإناث، و68 في المائة للذكور مقابل 26 في المائة للإناث في قطاع غزة.

انخفضت أعداد العاملين بنسبة 1.2 في المائة، حيث وصل عدد العاملين في فلسطين 919 ألف عامل خلال العام 2018، مقابل 930 ألف عامل في عام 2017. كما أن الزيادة في عدد العاطلين عن العمل كانت أكبر من الزيادة في حجم القوى العاملة، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة في عام 2018 لتصل إلى 31.0 في المائة، وذلك مقارنة مع 29 في المائة عام 2017

في قطاع غزة ارتفع حجم القوى العاملة بنسبة 5.5 في المائة مقارنة مع عام 2017، ولكن عدد العاملين انخفض بنسبة 8.9 في المائة، وبما أن الزيادة في عدد العاطلين عن العمل أكبر من الزيادة في حجم القوى العاملة أدى ذلك لارتفاع نسبة البطالة إلى 52.0 في المائة خلال عام 2018 مقارنة مع 44.4 في المائة خلال عام 2017. أما في الضفة الغربية فقد أدت زيادة عدد العاملين بنسبة أكبر من الزيادة في حجم القوى العاملة إلى انخفاض معدل البطالة إلى 18.0 في المائة خلال عام 2018 مقارنة مع 19 في المائة عام 2017.

تعود أسباب ذلك التفاوت إلى الممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال تقسيم أجزاء الوطن الواحد، وتأثر قطاع غزة بالحصار والحروب المدمرة الثلاث التي شنها

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من العديد من العوائق والمحددات، التي تعطل مسيرة العملية الإنتاجية نحو تأمين الاحتياجات المتزايدة للمجتمع الفلسطيني، والتي تشمل القيام بالأعباء الاقتصادية اللازمة لبناء الدولة ومؤسساتها وتحفيز القطاعات الاقتصادية الداعمة للاقتصاد وتوفير فرص العمل التي تتوافق مع عرض القوى العاملة، ونتيجة للسياسات الإسرائيلية المتمثلة في الحصار الشامل والاعتداءات المتكررة التي أدت إلى تدهور القطاعات الإنتاجية، وخاصة الزراعة والصناعة، مما تسبب في تدني مساهمة هذه القطاعات في التشغيل، فإن سوق العمل الفلسطيني سيبقى يعاني من أزمات.

فمن التطورات التي طرأت على سوق العمل الفلسطيني، التزايد الكبير في عرض العمالة من خريجي مؤسسات التعليم العالي، وظهور مشكلة فائض العمالة في بعض التخصصات، وبالتالي تزايد أعداد الخريجين من حملة المؤهلات العلمية العالية، الناجم أساساً عن التزايد الكمي في أعداد مؤسسات التعليم العالي، وتوسّعها في البرامج والتخصصات التي توفّرها للطلبة، ممّا أدى في المحصلة إلى وجود فائض من الأيدي العاملة في الكثير من التخصصات التي لا تنسجم مع متطلبات واحتياجات سوق العمل.

يُشار إلى أن عدد السكان الفلسطينيين المُقدر في العالم حوالي 13.05 مليون نسمة، منهم 5.1 مليون نسمة داخل دولة فلسطين.

1. المشاركة في القوى العاملة والبطالة

تراجع حجم القوى العاملة الفلسطينية خلال العام 2018 بنسبة 2.5 في المائة مقارنة مع العام 2017، ليصل إلى 1,340.1 ألف عامل، وارتفعت نسبة القوى العاملة المشاركة لتصل إلى 68.8 في المائة عام 2018 مقارنة مع 76.6 في المائة خلال عام 2017. وتفاوتت نسبة القوى العاملة المشاركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت هذه النسبة 47.4 في المائة في الضفة الغربية عام 2018، مقابل

كما أن حملة التعليم العالي (دبلوم متوسط فأعلى) هم الأكثر معاناة من البطالة حيث بلغ معدل البطالة بينهم 58 في المائة (40 في المائة في الضفة الغربية، و78 في المائة في قطاع غزة).

سجلت مشاركة القوى العاملة في عام 2018 للفئة العمرية (25-34 سنة) أعلى نسبة، حيث بلغت 63.6 في المائة بواقع 91.0 في المائة للذكور، و35.3 في المائة للإناث، يليها الفئة العمرية (44-35 سنة)، والتي بلغت 59.7 في المائة بواقع 92.0 في المائة للذكور و26.9 في المائة للإناث، وبلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة للفئة العمرية (24-15 سنة) 33.2 في المائة، بواقع 53.1 في المائة للذكور و12.4 في المائة للإناث.

كما سجل الخريجون الشباب الحاصلون على دبلوم متوسط فأعلى في تخصص العلوم التربوية وإعداد المعلمين أعلى معدلات بطالة حوالي 76 في المائة من الخريجين المشاركين في القوى العاملة، يليه المتخصصين في الصحافة والإعلام حوالي 69 في المائة، في حين سجل المتخصصون في القانون أدنى معدل للبطالة حوالي 29 في المائة من خريجي القانون المشاركين في القوى العاملة.

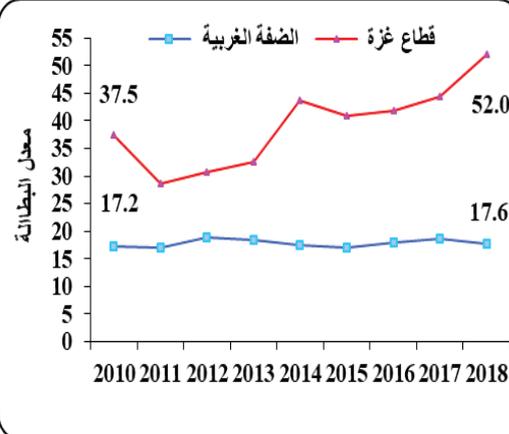
2. توزيع العاملين حسب القطاعات الاقتصادية

شهدت الأنشطة الاقتصادية تراجعاً في عدد العاملين في فلسطين خلال العام 2018 مقارنة مع عام 2017، باستثناء أنشطة النقل والتخزين أعلى تراجع بنسبة 10.3 في المائة، تلا ذلك أنشطة الزراعة بنسبة 5.0 في المائة، والصناعة بنسبة 3.7 في المائة، والإنشاءات بنسبة 2.9 في المائة، وتجارة الجملة والتجزئة بنسبة 1.1 في المائة، والخدمات والفروع الأخرى بنسبة 0.7 في المائة. بالمقابل ارتفع عدد العاملين في أنشطة المعلومات والاتصالات بنسبة 2.0 في المائة.

الاحتلال الإسرائيلي في السنوات العشر الماضية، والتي من خلالها يعيش أوضاعاً اقتصادية مأساوية.

فيما يعاني الفلسطينيون من التمييز العنصري والإرهاب في سوق العمل الإسرائيلي من قبل جيش الاحتلال والمشغل الإسرائيلي على حد سواء، وتعتبر التأثيرات الاقتصادية السلبية للعاملين داخل الكيان الإسرائيلي كثيرة منها: تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، فرض الحصار والحواجز على المنتج الوطني، هجرة الأراضي الفلسطينية وخاصة الزراعية، إذ يبلغ عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات حوالي 127 ألف عامل يشكلون ما نسبته حوالي 13.8 في المائة من إجمالي العاملين في دولة فلسطين.

الشكل رقم (4)
معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر حسب المنطقة (2010-2018) (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدير بالذكر أن حوالي 65 في المائة من العاملين في فلسطين يصنفون بأنهم عمالة غير منظمة، بواقع 70 في المائة في الضفة الغربية وحوالي 50 في المائة في قطاع غزة.

كما تعتبر فئة الشباب العمرية (19-29 سنة) هم الأكثر معاناة من البطالة، حيث بلغ معدل البطالة بينهم حوالي 44 في المائة (27 في المائة في الضفة الغربية و69 في المائة في قطاع غزة).

وبالرغم من التفاوت في معدلات التغيير في عدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية المختلفة خلال العام 2018، بقي التوزيع النسبي للعاملين في تلك الأنشطة مشابهاً لما كان الوضع عليه عام 2017. تركز العاملون في فلسطين بشكل كبير في أنشطة الخدمات والفروع الأخرى، حيث بلغت نسبة العاملين في هذه الأنشطة 43.0 في المائة خلال العام 2018، تلا ذلك العاملون في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 20.5 في المائة.

تفاوتت نسبة العاملين في هذه الأنشطة بشكل واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت نسبة العاملين في أنشطة الخدمات والفروع الأخرى في قطاع غزة 57.0 في المائة مقابل 36.6 في المائة في الضفة الغربية، بينما بلغت النسبة في أنشطة الصناعة 16.1 في المائة في الضفة الغربية مقابل 6.0 في المائة في قطاع غزة، كما وصلت النسبة في أنشطة الإنشاءات إلى 13.7 في المائة في الضفة الغربية مقابل 3.5 في المائة في قطاع غزة.

تفاوتت معدلات التغيير في عدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2018 مقارنة مع عام 2017. وسجلت الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية ارتفاعاً في عدد العاملين باستثناء أنشطة النقل والتخزين والزراعة والصناعة، وقد حققت أنشطة المعلومات والاتصالات أعلى زيادة في عدد العاملين بنسبة 8.8 في المائة، تلا ذلك أنشطة الإنشاءات بنسبة 6.8 في المائة.

بالمقابل، انخفض عدد العاملين في أنشطة النقل والتخزين بنسبة 12.7 في المائة، وأنشطة الزراعة بنسبة 5.9 في المائة، وأنشطة الصناعة بنسبة 2.3 في المائة. في حين شهدت جميع الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة انخفاضاً في أعداد العاملين، حيث سجلت أنشطة الإنشاءات أعلى نسبة تراجع بنسبة 45.1 في المائة، تلا ذلك أنشطة المعلومات والاتصالات بنسبة 12.1 في المائة، ثم أنشطة الصناعة بنسبة 11.1 في المائة، ثم أنشطة الخدمات والفروع الأخرى بنسبة 6.8 في المائة.

جدول (1): التوزيع النسبي للعاملين (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي (2015-2018)

النشاط الاقتصادي	2015	2016	2017	2018
الزراعة والحراجه وصيد الأسماك	8.70	7.40	6.70	6.30
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	12.9	13.2	13.1	13.0
البناء والتشييد	15.2	16.5	17.3	17.7
التجارة والمطاعم والفنادق	20.6	20.9	21.6	21.7
النقل والتخزين والاتصالات	5.90	6.30	6.50	6.20
الخدمات والفروع الأخرى	36.7	35.9	34.9	35.1
المجموع	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

3. أجور العاملين والقيمة المضافة

من القيمة المضافة لها 17,645 دولار أمريكي عام 2018.

تفاوتت قيمة متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة لأنشطة المعلومات والاتصالات بشكل واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت القيمة في الضفة الغربية 64,000 دولار أمريكي مقابل 5,137 دولار أمريكي في قطاع غزة، بينما بلغت قيمة متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة لأنشطة الإنشاءات في قطاع غزة 20,134 دولار أمريكي مقابل 9,666 في الضفة الغربية، الملحق (2).

ثالثاً: تحديات سوق العمل الفلسطيني

يتعرض سوق العمل الفلسطيني للعديد وتأتي في مقدمتها الاحتلال الإسرائيلي وسياسته العنصرية، وانتهاكاته المستمرة التي يمارسها في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفيما يلي نتناول أبرز تلك التحديات:

تتسم ممارسات الحكومة الإسرائيلية بحق العمال الفلسطينيين بالقسوة والتمييز في مخالفة صريحة لمعايير ونظم العمل السارية على مستوى العالم، بدءاً من حرمانهم من الوصول الحر والأمن لأماكن عملهم، مروراً بإجراءات تفتيشهم المذل داخل المعابر الحدودية العسكرية.

يحدث ذلك في ضوء انخفاض فرص العمل في سوق العمل الفلسطيني، وهي حقيقة تقود مباشرة إلى رفع نسب البطالة ومعدلات الفقر، ما يندرج بوقوع أزمة اجتماعية واقتصادية، خاصة وأن الاحتلال يمنع الحكومة الفلسطينية من العمل بحرية فيما يُعرف بالمنطقة (C) التي تشكل حوالي (60 في المائة) من مساحة الضفة الغربية، ما يعطل كل مشاريع التنمية ومحاولات النهوض الاقتصادي ويتسبب بالتقويض المستمر والمتتالي لخطط التنمية. جدير بالذكر أن حوالي ثلثي العاملين في فلسطين يصنفون على أنهم عمالة غير منظمة.

في سياق ذلك يتعرّض العمّال الفلسطينيون في رحلة عملهم اليومية إلى انتهاكات سلطات

ارتفع معدل الأجر اليومي الاسمي والحقيقي للعاملين بأجر في فلسطين خلال العام 2018 مقارنة مع العام 2017، حيث ارتفع معدل الأجر اليومي الاسمي بنسبة 6.6 في المائة ليصل إلى حوالي 34 دولار، فيما ارتفع معدل الأجر اليومي الحقيقي بنسبة 6.9 في المائة ليبلغ حوالي 30.1 دولار خلال نفس الفترة، ويعود ذلك إلى التراجع الحاصل في الأسعار.

على المستوى الجغرافي، بلغ معدل الأجر اليومي الاسمي والحقيقي في الضفة الغربية أعلى من مثيليهما في قطاع غزة، حيث بلغ معدل الأجر اليومي الاسمي في الضفة الغربية حوالي 39.8 دولار، مقابل حوالي 18.1 دولار في قطاع غزة عام 2018، كما بلغ معدل الأجر اليومي الحقيقي في الضفة الغربية حوالي 34.9 دولار مقابل حوالي 17.5 دولار في قطاع غزة خلال نفس العام.

وقد ارتفع متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة في فلسطين خلال العام 2018 بنسبة 3.9 في المائة مقارنة مع عام 2017. حيث شهد متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة خلال الفترة (2013-2018) تذبذباً واضحاً، وبلغ خلال العام 2018 ما قيمته 14,858 دولار أمريكي لكل عامل. يتفاوت نصيب العامل من القيمة المضافة بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2018، حيث بلغ 16,930 دولار أمريكي لكل عامل في الضفة الغربية مقابل 10,384 دولار أمريكي لكل عامل في قطاع غزة.

على مستوى الأنشطة الاقتصادية، فقد انخفض متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة لنشاط المعلومات والاتصالات بنسبة 6.3 في المائة ليصل إلى 47,427 دولار أمريكي عام 2018، ويُعتبر هذا النشاط في المرتبة الأولى من حيث متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة، تلاها أنشطة الصناعة التي بلغت قيمة نصيب العامل

مقابل أجرٍ زهيد وبظروف صعبة من خلال حرمانهم من الحقوق التي يستحقونها حسب القانون.

ومع أن أغلب العمّال الفلسطينيين حوالي 60 في المائة يعملون في قطاع البناء والإنشاءات، فإنّ المشغّلين في الأراضي المحتلة لا يلتزمون بتوفير أدنى إجراءات السلامة، وهو ما يتناقض والاتفاقيات الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية، لذا تُسجل سنويًا مئات إصابات العمل.

جدير بالذكر أيضاً أن سلطات الاحتلال أقامت مئات المستوطنات غير الشرعية وعشرات المناطق الصناعية الحدودية على الأراضي الفلسطينية، وهي تعامل معاملة المستوطنات بعدم شرعيتها وقانونيتها، حيث يجبر الآلاف من العمال والعاملات على العمل في هذه المستوطنات والمناطق الصناعية. فقد بلغ عدد العاملين في المستعمرات الإسرائيلية 22 ألف عاملاً في عام 2018 مقارنة مع نحو 21 ألف عاملاً في العام 2017، إذ سجل قطاع البناء والتشييد أعلى نسبة تشغيل في إسرائيل والمستعمرات التي تشكل 64 في المائة من إجمالي العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات، ويتعرض العاملون في المستعمرات الإسرائيلية إلى انتهاكات ومخاطر متعددة.

رابعاً: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل

تلعب المشاريع الصغيرة دوراً هاماً في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، من خلال معالجة مشكلة البطالة، حيث تعمل على زيادة دخل الأفراد وتلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات. وعلى الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على عمل وأداء المشاريع الصغيرة في دولة فلسطين، إلا أن هذه المشاريع لعبت دوراً إيجابياً في وضع الاقتصاد الفلسطيني والعمالة الفلسطينية.

من هذا المنطلق حاولت السلطة الفلسطينية العمل على ما يمكن تلبية من حاجات السكان

الاحتلال، حيث يمرّ العمّال الفلسطينيون بأكثر من 11 معبراً رئيسياً للدخول إلى أماكن عملهم في الأراضي المحتلة، ناهيك بالمعابر الاستثنائية التي تُنصب بين الحين والآخر. ويصل عدد المارّين بمعبرٍ واحد فقط إلى 15 ألف عامل يومياً، الأمر الذي يُنتج حالات إغماءٍ بينهم بسبب التدافع على المعابر.

يمارس الاحتلال وشركاته الأمنية كل أشكال الإذلال وامتهان الكرامة بحق العمال الفلسطينيين على الحواجز والمعابر؛ حيث يصطف العمال في طوابير طويلة وبازدحام شديد قبل المعبر ودخله، في معابر تفتقد إلى أدنى الشروط الإنسانية؛ وأحياناً منع المرور دون مبرر.

لقي العديد من العمال حتفهم، إذ يضطر العمال أحياناً إلى الوقوف الطويل في الحر الشديد والبرد وسلوك طرق وعرة، وقد يعود العامل إلى بيته بعد كل هذا العذاب لعدم وجود المشغّل أو السيارات التي تقله إلى مكان العمل.

تزعم سلطات الاحتلال أنها تطبق قانونها على العمّال الفلسطينيين العاملين في الأراضي المحتلة. وبموجب ذلك تستقطع مبلغاً شهرياً من أجرهم يقدر بـ 7 دولارات تذهب إلى مصلحة هيئة الضمان الاجتماعي الإسرائيلية، على أن تورّد لاحقاً إلى نظيرتها الفلسطينية؛ إضافةً إلى 5 في المائة من الأجر تذهب لصالح الهستدروت (اتحاد عمّال الاحتلال). فيما تبلغ الأموال المصادرة على شكل اشتراكات الضمان الاجتماعي، التي لم تورّد إلى السلطة الفلسطينية، حوالي 8 مليارات دولار.

تتعارض الانتهاكات بحق العمال الفلسطينيين من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي مع القوانين المطبقة في المناطق الفلسطينية المحتلة، ومعايير العمل الدولية، فعالية العمال الفلسطينيين يتقاضون أجوراً أقلّ ممّا يحدده القانون، ويعملون ساعاتٍ تتجاوز ساعات عمل طويلة. كثيراً ما يستغلّ المشغّلون الإسرائيليون ضائقة العمّال الفلسطينيين، وخاصةً العمّال الذين لا يملكون تصاريح للتواجد في إسرائيل، ويقومون بتشغيلهم

1. خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين

تبلغ نسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفلسطيني حوالي 99.5 في المائة، وتوزع على الأنشطة الاقتصادية التالية: (7 في المائة للمشاريع الزراعية)، (20 في المائة للمشاريع الصناعية، والصناعات الاستهلاكية، والنسجية والحرفية ومشاريع الخدمات، وتجارة الجملة والتجزئة الكلاء والسماسة والخدمات المالية ووكالات، وتوزع باقي النسبة حوالي 72.5 في المائة على الأنشطة الأخرى).

يستخدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التصنيف التالي للمشاريع الاقتصادية: مشاريع صغيرة جداً: يعمل بها من 1-4 عمال، مشاريع صغيرة: يعمل بها من 5-19 عامل، مشاريع متوسطة: يعمل بها من 20-49 عامل، مشاريع كبيرة: يعمل بها أكثر من 50 عاملاً.

أيضاً هناك المبادرات النسوية الصغيرة، والتي كان لها تأثير على التطور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وغالبا ما ترتبط بالتشغيل الذاتي، المشاريع الزراعية المملوكة للفلاحين، إضافة لمهنة الصيد والتي تأثرت بشكل كبير نتيجة للإجراءات الاسرائيلية، وإذا اعتبرنا المنظمات غير الحكومية في الضفة والقطاع مؤسسات تشغيلية فإنها غالبا ما تنتمي الى المنشآت الصغرى والصغيرة.

تشكل المشاريع متناهية الصغر التي توظف أقل من 5 عمال نسبة 90.5 في المائة من إجمالي المشاريع العاملة في الاقتصاد الفلسطيني. وهذا الحجم الصغير للمشاريع اللافت للنظر يعكس في الواقع عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في فلسطين. وفي ظل هذه البيئة غير المستقرة فان هذه المشاريع تكافح من أجل البقاء وليس من أجل التطور. تنتج معظم هذه المشاريع منتجاً واحداً فقط، مما يحد من إمكانية توزيع المخاطر، وهذا يرفع من حساسيتها للتقلبات الاقتصادية.

يشكل العاملون من غير أجر في المشاريع متناهية الصغر والصغيرة نسبة 32 في المائة من إجمالي العاملين في هذا القطاع.

يهيمن نمط الملكية العائلية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتصل هذه النسبة إلى

الأساسية، ومن أجل ذلك أنشأت الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الذي يسعى إلى تحديد أفضل البرامج الخاصة بتعزيز فرص التشغيل وتخفيف حدة البطالة والفقر، ويعمل على حشد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ تلك البرامج من خلال المؤسسات المتخصصة. علماً بأنه يركز على أربعة برامج رئيسية هي: برنامج تطوير البنية التحتية للمجتمعات المحلية، برنامج تنمية المنشآت، برنامج تنمية الموارد البشرية، وبرنامج التنمية المؤسسية.

يمثل الصندوق حلقة الوصل بين أطراف العلاقة الذين يسهمون في إنجاح عمله وهم ممثلو الوزارات وأطراف الإنتاج والمجتمع المدني، لتتجلى أهداف الصندوق بتحديد الموارد المالية وتأمين المساندة المتخصصة واستحداث مشاريع مختلفة من شأنها دعم مجالي الإنتاج والخدمات والمساهمة في بناء مهارات القوى العاملة.

قام الصندوق بتوفير 3635 فرصة عمل ممتاز معظمها بالاستدامة من خلال دعم وتمويل انشاء مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر، وتشجيع خاص للمشاريع الريادية بواقع تمويل ما يزيد عن 1300 مشروع صغير ومتناهي الصغر، ساهمت في المتوسط بتوفير من 2 إلى 3 فرص عمل لكل مشروع حسب البيانات الصادرة عن الصندوق.

إضافةً لما سبق، يوجد في فلسطين أكثر من 25 مؤسسة إقراض، ضمن برامج متنوعة، تقدم التسهيلات من خلال حزم سهلة وميسرة لإنشاء مشاريع في فلسطين، حيث وفرت هذه المؤسسات سهولة الوصول للتمويل اللازم ضمن ظروف وإمكانيات مرنة تتناسب مع طبيعة وقدرة المستثمر. تُصنف مؤسسات الإقراض المتخصصة العاملة في فلسطين على أنها مؤسسات مالية معظمها غير ربحية، تهدف للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر والبطالة في المجتمع. ويوفر هذا القطاع خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من المجتمع، مقابل ضمانات وشروط ائتمان ميسرة لتتوافق مع المقدررة الاقتصادية البسيطة لهذه الشرائح.

- تأثرها الكبير بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- ضعف الرقابة القانونية أو التشريعية.
- انخفاض مستوى خدمات البنية التحتية في فلسطين بشكل خاص خدمات المياه والكهرباء والاتصالات والطرق المعبدة.
- ضعف الخبرات التسويقية أدى إلى محدودية انتشارها في مختلف الأسواق سواء محلياً أو في الأسواق الخارجية.
- أثر انخفاض جودة المواد الأولية على مستويات تنافسية هذه المشروعات.

تكمن أهمية المشروعات الصغيرة في تلبية رغبات الافراد والرياديين في الاستقلالية وتحقيق طموحاتهم ورفع مستوى المعيشة بما يساهم في معالجة اهم المشكلات الاجتماعية، ألا وهي البطالة، وذلك بتوفير فرص عمل، والخروج من دائرة الفقر، واستبدال واقع تلقي المعونة والاعاثة بواقع انتاجي عند الفقراء وتحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات والحد من التبعية والعجز التجاري مع الاقتصاد الاسرائيلي.

كما يمكن أن تساهم هذه المشروعات في تحقيق ما يلي:

- المساهمة في استيعاب قوة العمل المتدفقة الى سوق العمل الفلسطيني باستمرار وبالتالي الحد من مشكلة البطالة المتفاقمة في المجتمع الفلسطيني.

- زيادة القيمة المضافة المتحققة في ظل تطوير واستغلال الموارد الطبيعية البشرية المحلية في المشروعات الوطنية، مما يعزز الناتج المحلي الإجمالي.

- التكامل مع الصناعات الكبيرة وانعكاسات ذلك على النمو الاقتصادي.

- تطوير الانتاجية البشرية والاجتماعية بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة.

نحو 67 في المائة في المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، بينما تقل هذه النسبة في المشاريع المتوسطة وتصل إلى 37 في المائة فقط. بمعنى آخر تسود هذه المشاريع الملكية القائمة على الشراكات ونسبة 63 في المائة.

تعتمد 80 في المائة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المدخرات الشخصية لإقامة المشروع، وتغطية المصاريف التشغيلية.

تتسم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بضعف الروابط الأمامية والخلفية بينها، حيث أن 70 في المائة من هذه المشاريع تباع منتجاتها مباشرة إلى المستهلك.

يعمل 22 في المائة من المشاريع الصناعية المتوسطة على أساس التعاقد من الباطن مع الشركات الكبرى في مجال إنتاج الملابس والجلود والمواد الغذائية.

تنشط هذه المشروعات بشكل خاص في القطاع الصناعي حيث تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة نسبة 97 في المائة من إجمالي عدد المشاريع الصناعية العاملة في قطاع الصناعات التحويلية، و99 في المائة من إجمالي عدد المشاريع العاملة في القطاع الصناعي ككل. وتوظف المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو 82 في المائة من إجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي.

تتركز المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة بكثافة في ثلاث قطاعات رئيسية هي: الصناعات النسيجية، الصناعات الغذائية وصناعة الأثاث، وتشكل ما نسبته 60 في المائة من مجموع المشاريع العاملة في القطاع الصناعي، بينما تقل كثيراً المشاريع المتخصصة في إنتاج السلع الوسيطة.

2. تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على الاقتصاد الفلسطيني

تتنوع المشاكل التي تعاني منها المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين، منها ما يعود لأسباب داخلية وأخرى لأسباب خارجية، وتعد المعوقات المالية من أبرز العقبات التي تواجه هذه المشروعات، بالإضافة إلى تحديات أخرى نذكر منها:

ملحة في هذا الصدد إلى وضع استراتيجية تنموية تأخذ بعين الاعتبار احتياجات هذه المشاريع وتقوية هذا القطاع، وأهمية مشاركة كافة الأطراف المعنية في صياغة هذه الاستراتيجية، وخاصة الحكومة ودورها في إيجاد الأرضية والبيئة الملائمة والحوافز والتسهيلات التي تتيح المجال لهذا القطاع الهام ليشترك بأقصى فعالية في بناء الاقتصاد الوطني.

كما يبرز في هذا الصدد أهمية توجيه المزيد من الإقراض نحو تلك المشاريع، وأهمية تطوير البنوك آليات وبرامج الوصول إلى الشرائح الاقتصادية الواعدة، والتواصل بين جميع الأطراف المعنية، لإزالة العوائق التي تحول دون تنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نظراً لتزايد الاهتمام بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة لأهميتها الاقتصادية ومقدرتها على البقاء والنمو في ظل الظروف الصعبة التي تواجهها.

- دمج المرأة وتفعيل دورها في سوق العمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بما يعزز دورها الريادي والاجتماعي.

بناءً على ما تقدم، يتطلب من الجميع وعلى رأسهم الجهات الحكومية العمل بشكل كبير على توفير الدعم المالي لرواد هذه المشاريع، وتحديد تكاليف التأسيس والتشغيل، وتشجيع حاضنات الأعمال التي تعد وتعتبر الإطار التكاملي والمتمثلة في الدعم الفني والاستشاري والقانوني والتسويقي والمالي والتدريبي، وأيضاً ووجود تشابك تعاوني بين الأطراف الحكومية وغير الحكومية والتي تعمل في هذا المجال.

كما يجب ألا يقتصر التمويل على المشروعات الفردية صغيرة الحجم، بل يجب أن يتضمن تكبير هذه المشروعات والعمل لتوسعها مستقبلاً من خلال توفير التمويل اللازم لها، وتشجيع دور القطاع المصرفي الفلسطيني. كما تبدو الحاجة